

1- أراضيات الحماية الاجتماعية عبارة عن جهود لاتقبل النقاش من أجل التخلص من الفقر. إن الجهود هذه تدعو إلى إجراءات إصلاحية بشكل طارئ في تقديمات الحكومات الوطنية في مجال الضمان الاجتماعي من أجل مواجهة عدم المساواة في الإثراء والدخل ومستويات المعيشة والتمتع بالحد الأدنى من النفاذ إلى الرعاية والعناية الصحية والمساواة في الحصول عليها وعلى التربية والتعليم ومحدودية المساواة للمرأة في الأمور المعيشية.

2- كافة أعضاء التحالف يناصرون بقوة أراضيات حماية اجتماعية شاملة كخطوة أولى نحو أنظمة ضمان اجتماعي شاملة وعامة، والإلتزام الأساسي للدول الأطراف بتطبيق الحق في الضمان الاجتماعي (وفق البند التاسع من المعاهدة الدولية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ESCR والتي تعتبر أساسية في توفير الحقوق الأخرى وفق التعليق 19 حول الحق بالضمان الاجتماعي (2007) وبيان أراضيات الحماية الاجتماعية (2015) وتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 عام 2012

3- إن دول الجنوب المتميزة عن إقتصاديات الشمال ركزت على النمو الإقتصادي وإحتسابه بالنسبة لجهود التنمية الاجتماعية الشمولية. إذ أن السياسات التعديلية العائدة ل Bretton Wood Institutions والتي تبنتها الغالبية العظمى من حكومات الجنوب في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي قد فضحت تغييرات رئيسية في التنمية الإقتصادية في الدول وخاصة لناحية سياسات التأميم الأكثر شمولاً وتخفيض إجراءات الحماية الاجتماعية للفقراء. والشركات التي استحدثت انت تربياتها بحيث تعدت مؤشرات الدخل الفردي في دولها في الكثير من الدول وتنامت الفروقات بين الفئات المهدة والفئات الأخرى التي لها مهارات وفرص أكبر في الإمكانات. مما أدى الى إزدياد إمكانات التوظيف لدى هؤلاء. وبالمقابل تدنت لدى سواهم بشكل ملحوظ. كما تدنت فرص العمل النظامي تدريجياً حتى 5% في العديد من دول الجنوب وتزايدت الهجرة من المناطق الريفية الهشة الدخل سعياً وراء فرص العمل المتدنية الأجر.

أ- وتنصح الدولة بقوة بإستعادة وتجديد دورها في تطبيق أراضيات الحماية الاجتماعية

ب- وان لا تتم التضحية بعافية ورفاه المواطنين في دول الجنوب لصالح أنظمة حكوماتها الوطنية والأنظمة العالمية التي تتطور بإسم تنامي الإقتصاد،

4- وقد أدى إزدياد الفقر وإفلاس عدد من الدول الأفريقية ودول آسيا الجنوبية ما أضاف الأعباء على نظم الحماية الاجتماعية، وعادة يتم التبرير بعدم وفرة الإمكانات الإقتصادية وبالتالي إخضاعها للموازنات السنوية.

أ- ويوصى بشكل حاسم بأنه حان وقت إحترام الرسالة المتعلقة بالمعاهدة الدولية حول الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في زمن المحن والتي نادى بضرورة الإلتزام بالمحافظة على

مستويات عادلة من أراضيات الحماية الاجتماعية خلال أوقات المحن وذلك لتذكر الأمم المتحدة بدعمها المطالبة بتنفيذ الموجبات الحكومية إزاء الضمانات الاجتماعية الأساسية (الرسالة المؤرخة 16 مايو 2012 والتي وجهها رئيس اللجنة الأمامية حول المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

5- إن أراضيات الحماية الاجتماعية مكون جوهرى لحقوق الإنسان . وإن تأمين الحد الأدنى من كرامة البشر غالبا ما يتأثر بغياب أراضيات الحماية الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية. وإن رصد المبالغ للإستثمارها في البنية التحتية في بلدان الجنوب بدلا من مواطنيها واللاجئين في أسلوب نظامي تسبب في مصدر لتنامي الفقر وضياع وتخطب شديد لدى المهمشين و العمالة الفقيرة والنساء عبر أعمالهن اليدوية التي بالكاد تحفظ على حياتهن

أ- وإستعادة حماية حياة آلاف الناس الذين يعيشون في فقر، والذين أبعدهم من منازلهم ومن جراء الحرب التي لم تضع حكوماتهم حاجاتهم في سلم الأولويات. وهذا يستدعي التطبيق الفوري لأراضيات الحماية الاجتماعية بغض النظر عن الهويات الوطنية وعن جنسهم أو وضعهم الاجتماعي، ويجب أن تكون هناك اعلى درجات الحماية الاجتماعية عابرة للحدود لضمان المعيشة وخاصة للنساء الفقراء واللاجئين.

6- وفي مجتمعات حيث تنتشر الشيخوخة تفتقر أراضيات الحماية الاجتماعية التي توفر الحياة الكريمة لكبار السن المهمشين وأكثر هشاشة للمرض ودون أي نوع من الدعم الأسري مما يستدعي الإستجابة للمتطلبات المستجدة والتي من شأنها أن تغير الديموغرافيات، وعلى سبيل المثال عك دفع كلفة الرعاية المقدمة من الأمهات أو النساء تشكل تحديا في منطقة شرق آسيا وأميركا اللاتينية.

7- إن مسألة الوصول إلى الخدمة يجب ان لا تشكل مشكلة إذا توفرت الخدمة. ونوصي :

أ- توفر نافذة للتسجيل والحصول على مسار المستفيد: بما في ذلك طابع الأولويات الميسرة والمبسطة ودون عناء، على منافع الأمومة ومنح البطالة ومنح الشيخوخة والمنح المدرسية، ومنح للمرضى النفسيين وللأشخاص المعوقين على انواعهم. إذ أن العاملين في هكذا أجهزة عادة ما يكبدون المستفيد عناء تحضير وثائق ومستلزمات وتعبئة قسائم وغير ذلك من أعمال ورقية و من براهين على الحق بالإستحواذ كشرط مسبق من أشخاص محاطون بالهشاشة من كل جانب وكثير منهم أميون وبعضهم يعاني من إعاقات لا يمكنه حتى وثائق إثبات شخصية أو هويات. إن هكذا إجراءات تعسفية وتعجيزية تلغي معنى الحماية الحقيقية.

8- لقد أضحي التشريع سبيلا عمليا للكثير من إجراءات الحماية الاجتماعية وقد أصبح هذا المنحى مشتركا في دول الجنوب . إضافة لذلك فقد أبدت المحاكم في الهند وإفريقيا الجنوبية و أميركا الشمالية حماسة للحماية الاجتماعية إذا ما قام المتنفذون بواجباتهم إنطلاقا من المنحى التشريعي السائد هذه الدول. وعلى سبيل المثال هناك تغيرات وتقدم حدثت في العديد من الدول نتيجة تقديم ملخصات حول مجريات الأمور في قضايا المنح المالية وتأمين الغذاء وأنظمة دعم المسنين. ومثل هذه التشريعات البناءة قد أدت إلى زيادة الثقة بالمحاكم وتلاشت الثقة بالمتنفذين. ويبدو أن التباين الحاصل بين التشريعات وتقديمات الدول المعنية يتطلب تدخل إستراتيجي في التشريع والسياسة الاجتماعية

9- لقد عبرت كافة الأقاليم وجميع المشاركين عن الحاجة إلى تبادل الخبرات في عمليات التخطيط وإتخاذ القرار ومتابعة ومراجعة مخططات الحماية الإجتماعية الحاجة إلى تطوير آليات لمتابعة الحماية الإجتماعية أو إنشاء وحدة خاصة من منظمات المجتمع المدني لهذا الغرض في كل بلد. والحاجة لإنشاء كيانات عالمية – تضع نصب أعينها مهمات لا تتوقف عند متابعة أراضيات الحماية الإجتماعية بل تتعداها إلى منظومة حقوق الإنسان ككل. وعلي المجموعة المركزية للتحالف الدولي أن تخضع التقارير الوطنية السنوية الواردة من دول الجنوب للمراجعة. إن متابعة ورصد التمويل الآتي من دول الشمال يستوجب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في هذه الدول والتي بإمكانها توفير المعلومات حول تحديد الأولويات للتمويل بحيث تشمل مكونات أراضيات الحماية الإجتماعية. إن تطوير آليات رصد ومراقبة قوية يجب أن تسير جنبا إلى جنب بحيث لا تتوقف عند مجريات تنفيذ بل تتعداها إلى التأكد من شراكة منظمات المجتمع المدني ضمن أصحاب الأدوار الفاعلة في مراقبة توزيع الأموال والمواقع المناسبة لتمويلها. وعلى الممثلين الأميين (الفيديراليين) أن يتابعوا رصد الأموال التي يجري توزيعها من المنظومة الفدرالية إلى الأقاليم أو الولايات. وفي هذا الإطار يجب لحظ مكون (من مكونات الحماية الإجتماعية) الا وهو شبكات ضمانات البطالة كأولوية. إن بناء القدرات في هذا المجال يستلزم جهودا مساعدة محلية ودولية .

10- أن التوصيات من التحالف الجنوبي سوف توجه الى الجهات المتخصصة في لعب أدوار معينة كل في مجاله في الحماية الإجتماعية. والتوصيات إلى المنظمات الدولية وإلى الوكالات الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف والثناثة الأطراف ..الخ.. بحيث يلتزم الجميع بمباديء الشفافية المتاحة للجميع. ومن الضروري أن لا يتم إضعاف أو إنكار دور منظمات المجتمع المدني. ويجب تجنب الإلتزام الصارم بمكونات المشاريع الممولة بحيث يقف التمويل بإنهاء تنفيذ المشاريع الممولة بل تتعداها إلى كونها تنمية مستدامة.

11- يجب أن يتم تطوير التحالفات الوطنية وتقويتها بفعالية من أجل تشكيل أرضية ثابتة لكل من يطلب مساندة. ويجب أن تشمل هذه التحالفات الإتحادات العمالية في مداولاتها ونقاشاتها من أجل عمل لائق, ومنظمات المجتمع المدني العاملة من أجل مكافحة الفقر, والمنظمات المشكلة من مواطنين بشكل عشوائي على صعيد المجتمعات المحلية , والناشطين الملتزمين, وأعضاء الحركات الشعبية العاملة من أجل حقوق الإنسان, وحقوق المرأة, والعدالة الإجتماعية, والمحاسبة في الحياة العامة, ومنظمات متابعة ورصد الصحة والتربية والتعليم والخدمات العامة المخصصة للفقراء, والمنظمات العاملة من أجل التنمية بشتى الطرق الأخرى. وعلى تحالف منظمات الجنوب إقامة علاقة وثيقة مع تحالفات المنظمات من دول اشمال ومع المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون النمائية في الأمم المتحدة, وغيرها من الوكالات الدولية. على منظمات التحالف الشمالي التحلي بلعب أدوار متعددة. كما يجب أن تكون خزان أفكار, وقاعدة بيانات وقاعدة معلومات, وموقع للتواصل والتشبيك مع وكالات الأمم المتحدة, وعامل مناصرة وترويج, وعامل في متابعة الإلتزام بالمواثيق والإتفاقيات الدولية

وحارس يرصد إنتهاكات حقوق الإنسان في دول الجنوب ومصدر إلهام للناشطين وأمال من أجل الإلتزام بأرضيات الحماية الإجتماعية.

12- والوضع الحالي لمنظمات الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والمنظمات العالمية مثل البريكس ينحصر لإي الأمور الإقتصادية. يتطلب من هذه المنظومات إستحداث آليات تنمية إجتماعية فعالة في سياق إستراتيجية عملها وفي سياق تعاون التحالف الدولي لأرضيات الحماية الإجتماعية مع الشركاء في الجنوب سوف يكون بإمكانها النهوض بأرضيات صلبة للحماية الإجتماعية لجميع الدول الأعضاء. والتحالف الدولي إنحصرت جهوده حتى الآن في التعامل مع دول الشمال في زيادة العملية . إنطلاقاً من ذلك يوصي بضم جهود التحالفان من شأنه أن يستحدث فعالية مناصرة مشتركة أقوى وتشكيل حملة مجهودات سياسية مشتركة عالمياً تنطلق من الأساس صعوداً.

13- يجب ان تكون المشاركة الإجتماعية متعددة في التحالف الدولي من أجل إستحداث قاعدة صلبة لقوة سياسية لتؤدي إلى نشاط كوني أكثر فعالية والذي لا يستثنى وجود الجنوب بل يتعدى ذلك إلى إعتبار الجنوب لا يقل أهمية عن الشمال في إستلام القيادة.

14- إن شمولية أرضيات الحماية الإجتماعية شاملة أما على صعيد التطبيق ينقصها أن تكون موحدة الإداء. وذلك يعتمد على بنية الدولة. ففي أميركا اللاتينية بقيت تواجه عوائق. أما في دول الشرق الأوسط فإنها تنوء تحت أعباء كبيرة. وفي جنوب آسيا أضحت مواجهة الفقراء الضارية لتوفير الحماية الإجتماعية جزءاً من المهام الحياتية:

أ- الدول الواقعة في هامش الفقر الشديد بحاجة إلى مستويات أعلى من الحماية الإجتماعية. كما النحزون واللاجئون من الحروب والصراعات المسلحة بحاجة إلى مستويات حماية أعلى أسوة بمواطني الدول التي يلجأون إليها

ب- ومن جهة أخرى تتعرض دول شرقي آسيا ودول أميركا اللاتينية إلى تغيرات ديموغرافية بسبب تنامي فئات المسنين في مجتمعاتها وضرورة مناصرة الجهود المؤدية للمنح الإجتماعية مثل ضمان الشيخوخة، وضرورة توفير خدمات ورعاية طبية متنقلة، والعناية بكافة سبل الرعاية الحياتية.

ت- ولنتعرف على وجهات تغيير أخرى فالتغيير الديموغرافي في الهند لا يزال حديث العهد حيث الحصول على فرص العمل والتعليم بالغ الأهمية. والمشاكل الإجتماعية للمجموعات المهمشة حادة وشديدة بطبيعتها. فليس هناك من ديموقراطية في غياب إحترام أرضيات الحماية الإجتماعية. وهذه أرضية خصبة لإنتهاك حقوق الإنسان. وعلى الدولة أن تخلق فرص عمل أكثر وعلى إزالة الفوارق بين منافع التشغيل النظامي وغير النظامي إعادة هيكلة الخدمات الطبية والتربوية وضمن شروط العيش اللائق.



**Brot  
für die Welt**



15- إن جوهر أراضيات الحماية الإجتماعية يكمن في "الحق" وكل مواطن يستحوذ على ذلك الحق. وممارسة الديمقراطية هو الحد الأدنى من الحياة الكريمة والتوجد بإحترام كامل. وقد نادى "أهداف التنمية المسدامة" بضرورة عدم إهمال أي أحد، ضامنة النوعية وعدم التمييز، والمساواة والإندماج على كافة الصعد والمستويات.

وختاماً: وأخيراً نحن بحاجة إلى "مقاربة متداخلة". علينا أن نصلح السياسات التمييزية ونعدل الأنظمة النيو ليبرالية ونغير الشروط والمعايير الإجتماعية القائمة التي تتحكم بالتوظيف في الظروف الحالية. وعندما تطبق أراضيات الحماية الإجتماعية بشكل صحيح تتحول القوى العاملة إلى "وكالة موحدة" بدلاً من أن تكون مشرذمة وعرضة للتشتت والإستغلال والإبتزاز تحت رحمة الضائقة المادية والحياتية. وسيواجه بشراسة كافة أعضاء التحالف الدولي الدول والبلدان الجنوبية التي تحد من تطبيق أراضيات الحماية الإجتماعية. وسيصار إلى إبراز والنهوض بالتطبيقات الناجحة والممارسات الجيدة والتي تتوفر في الإقليم ويجري تكيفها من أجل ضمان مستقبل أكثر عدالة من قبل للكتل البشرية التي تتهددها المخاطر والمخاوف والهشاشة وندرة الموارد لضمان معيشته وتحقيق المقولة "حيث لا يستنى أحد"